الشركات تحقق تقدّماً ملحوظاً في خفض الانبعاثات الغازية

السعودية تنتج 84.2 مليون طن من القدرة الإنتاجية للبتروكيماويات الخليجية

أشار تقرير صادر حديثاً عن «الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات» «جيبكا»، إلى أن قطاع البتروكيماويات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي اتخذ عدداً من الخطوات الإيجابية نحو تحقيق الاستدامة البيئية على مدى العامين الماضيين.

وبهذه المناسبة، قال الدكتور عبدالوهاب السعدون الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا»: «عزز قطاع البتروكيماويات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من قدراته الإنتاجية خلال عامي 2011 – 2012، وبادر إلى خفض معدل الانبعاثات الصادرة عن كل طن من الإنتاج في وحدات التصنيع. وتمثل هذه الخطوة تطوراً إيجابياً يدل على نمو القطاع بطريقة مستدامة بيئياً».

وبدوره أشار «معهد الموارد العالمية» إلى تصدر الصين والولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول المسببة للانبعاثات الغازية عام 2010، إذ انتجت 10،385 ملايين طن و6،866 ملايين طن على التوالي.

وفي هذا الصدد قال الدكتور عبدالوهاب السعدون: «علينا أن ندرك مستوى الانبعاثات الملحوظ في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للفرد الواحد، في الوقت الذي تضم فيه كثافة سكانية أقل من الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية».

يبلغ إنتاج المملكة في اليوم الحاضر 84.2 مليون طن من القدرة الإنتاجية للبتروكيماويات، بنسبة 65 في المئة من إنتاج دول منطقة مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا الصدد قال الدكتور السعدون: «باعتبار أن إنتاج المملكة يبلغ أكثر من نصف القدرة الإنتاجية للبتروكيماويات في المنطقة، لذا فإن أية إجراءات يتم اتخاذها للتقليل من توليد انبعاثات الغازات الدفيئة سيحمل آثاراً إيجابية على نسبة هذه الانبعاثات في سائر انحاء المنطقة».

وقد تمكّن عدد من الشركات السعودية من تحقيق تقدّم ملحوظ في خفض الانبعاثات الغازية: ففي العام 2009، تمكّنت الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات «سيكيم» من خفض مستوى انبعاثات أكسيد النيتروجين بنسبة 50 في المئة عبر مشروع يقوم على استبدال أجهزة الحرق التقليدية في فرن التهذيب الحراري بأجهزة حرق تستخدم أحدث تقنيات إعادة تدوير الغاز الناجم عن المداخن. وكان من شأن هذا التحديث الذي تم إدخاله على المعامل أن خفّض من الانبعاثات من 1800 طن متري في العام، إلى 500 طن متري.

وفيما بدأت شركات صناعة المواد البتروكيماوية في المنطقة باصدار بيانات تقدر نسب انبعاثات الغازات الدفيئة، وبناء على ذلك اشارت «جيبكا» إلى وجود فرص للتطوير.

وأوصى الدكتور السعدون شركات المنتجات البتروكيماوية في المنطقة بالمواظبة على مراقبة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتتبع غاز ثاني أكسيد الكربون، مشيراً إلى إن مراقبة هذه الغازات يعتبر عاملاً مهماً في تطوير المنشآت البتروكيماوية المستدامة، إذ يسهل على شركات المواد الكيميائية تحديد المجالات التي يمكن من خلالها خفض الانبعاثات.

وسيكون خفض انبعاثات الغازات الدفيئة محط تركيز مؤتمر جيبكا الاستدامة الذي يستضيفه الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات. ويتناول نديم أحمد بشير، المهندس الأول لتنمية البيئة والاستدامة في «شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة» «كفاك»، الوسائل التي اتبعتها الشركة لخفض انبعاثاتها عبر استرداد ثاني أكسيد الكربون.

ويشارك في المؤتمر، الذي يقام خلال الفترة الممتدة بين 17 – 19 ديسمبر 2013 في فندق «ريتز-كارلتون» بمركز دبي المالي العالمي، كل من شركة «أبوظبي للدائن البلاستيكية» «بروج» و«داو كيميكال» وشركة «سابك» وذلك لمناقشة السبل التي تتيح لشركات المنتجات الكيماوية العمل بطرق سليمة بيئيا ومسؤولة اجتماعيا مع الاخذ بعين الاعتبار استدامة الارباح.

ارتفاع صناعات البتروكيماويات

عبدالوهاب السعدون

«موديز» تؤكد تصنيف «شعاع» الائتماني عند «بي 1»

أعلنت شركة «شعاع كابيتال» ومقرها دبي امس أن وكالة موديز أكدت تصنيفها الائتماني لإصدارات بالعملات الأجنبية والمحلية في الأجل الطويل للشركة عند «بي 1» ورفعها للمنظور المستقبلي للشركة من «سلبي» إلى «مستقر».

وقالت شعاع كابيتال في بيان صحافي صدر عنها إن تأكيد التصنيف يدل على التقدم الذي أحرزته الشركة على مدى السنوات الأخيرة ونجاحها في تنفيذ مجموعة من تدابير خفض التكاليف ومبادرات إعادة الهيكلة لتحسين مستويات السيولة. وأضافت إن ترقية النظرة المستقبلية للشركة إلى مستقر تعكس كفاءة أعمال شعاع كابيتال وعودة الشركة إلى الربحية الأمر الذي أشار إليه البيان الصادر عن وكالة موديز.

شعار شعاع كابيتال

«السعودية للكهرباء» تحصل على قرض بقيمة 1634 مليون دولار من عدة بنوك دولية

أعلنت «الشركة السعودية للكهرباء» أنها وقعت اتفاقية قرض مع بنوك الصادرات الكورية K-Sure و K-Exim وعدة بنوك دولية هي بنك طوكيو ميتسوبيشي وبنك ميزوهو وبنك سوميتومو وبنك HSBC وبنك دوتشيه وبنك ايكس الالماني KFW، بقيمة اجمالية بلغت 1634 مليون دولار.

وأوضحت الشركة في بيان لها على «تداول» أن هذه الاتفاقية تمتد لمدة 12 عاما وذلك اعتبارا من 19 ديسمبر 2013، مشيرة إلى أن هذه الإتفاقية تمثل الشريحة الثانية من تمويل بمبلغ 2000 مليون دولار.

وقالت الشركة أن الهدف من التمويل بناء محطة توليد جنوب جدة بطاقة إنتاجية 2640 ميجاواط، مبينة أنها حصلت على التمويل بضمان من بنكي الصادرات الكورية K-Sure و K-Exim بالإضافة الى تمويل مباشر من بنك الصادرات الكوري K-Exim.

وكانت الشركة السعودية للكهرباء، أعلنت أمس أنها ستقوم في وقت لاحق خلال هذا الاسبوع بالتوقيع مع الجانب الكوري اتفاقية تمويل بمبلغ 1634 مليون دولار.

وجدير بالذكر أن الشركة السعودية للكهرباء قد وقعت أمس اتفاقية قرض مع بنك الصادرات الياباني «JBIC» وبنك طوكيو ميتسوبيشي وبنك ميزوهو بقيمة اجمالية بلغت 366 مليون دولار.

«أو. إم. في» النمساوية تبيع حصتها في باينرن أويل للمصافي

«رويترز»: قالت مجموعة أو.إم.في النمساوية للنفط والغاز امس إنها وافقت على بيع حصتها التي تبلغ 45 في المئة في شركة باينرن أويل لمصافي النفط لتتم بذلك جزءاً مهماً من خطة التخارج من استثمارات المصب.

وذكرت أو.إم.في أنها اتفقت مع المشتري فارو إنرجي – وهي مشروع مشترك بين شركة فيتول السويسرية لتجارة النفط وكارلايل الأمريكية للاستثمار المباشر – على عدم الإفصاح عن سعر البيع.

وقالت إنها تتوقع استكمال الصفقة العام المقبل عند تخلي المساهمين الآخرين عن حق الشفعة والحصول على الموافقة على عملية الدمج.

مقر أو.إم.في النمساوية

مجلس الشيوخ الأمريكي أقر اتفاق الميزانية بأغلبية 55 ضد 36 عضواً

«كونا»: وافق مجلس الشيوخ الامريكي على اتفاق الميزانية الخاص بالحزبين الجمهوري والديمقراطي لمدة عامين والذي من المتوقع ان يرسل الى الرئيس الامريكي باراك اوباما لتوقيعه.

وصوت مجلس الشيوخ بموافقة 55 عضوا مقابل رفض 36 لاتفاق الميزانية بعد انضمام تسعة من الجمهوريين الى الديمقراطيين ليتجاوزوا الاغلبية المطلوبة لتمرير القرار وهي 51 صوتا على الاقل.

واعرب اوباما في بيان الليلة الماضية عن سعادته لتصويت مجلس الشيوخ يوم امس واتفاق كلا الطرفين في مجلسي النواب والشيوخ معا للمرة الاولى منذ سنوات على تمرير اتفاق الميزانية.

مجلس «سابك» يوصي بتوزيع 9 مليارات للنصف الثاني ويوافق على ميزانية 2014

عقد مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» اجتماعه، برئاسة صاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان آل سعود رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، رئيس مجلس إدارة الشركة، في مركز «سابك» الرئيس بالرياض، أمس الاول.

ووافق المجلس خلال الاجتماع على خطة وميزانية الشركة للعام 2014، مستعرضاً ما حققته الشركة من اداء ونتائج جيدة لكافة مجالات انشطتها وأعمالها خلال العام 2013م، مثنياً على الجهود المباركة التي تبذلها إدارة الشركة والعاملين فيها، للمحافظة على مكتسباتها، وتكثيف عطاءاتهم الإنتاجية والإبداعية لتمكين الشركة من بلوغ أهدافها واستراتيجياتها ووصولها إلى المكانة الريادية اللائقة بها إقليمياً وعالمياً، في ظل التحديات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، والمنافسة القوية من الشركات العالمية المماثلة.

وأوصى المجلس الجمعية العامة لـ«سابك»، التي يتوقع أن تعقد اجتماعها بتاريخ 13 جمادى الآخرة 1435هـ الموافق 13 أبريل 2014، بمركز الشركة الرئيس في الرياض بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين مقدارها تسعة مليارات ريال عن النصف الثاني من العام المالي 2013م، بواقع ثلاثة ريالات للسهم الواحد، التي تمثل «30 في المئة » من القيمة الاسمية للسهم الواحد، علماً أن أحقية صرف هذه الأرباح سوف يكون للمساهمين المقيدين في سجلات «تداول» بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية، وسيتم صرف الأرباح للمساهمين بعد موافقة الجمعية بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1435هـ الموافق 23 أبريل 2013م، وبهذا، يكون مجموع ما سيتم توزيعه من أرباح نقدية للمساهمين عن عام 2013م مبلغ خمسة عشر مليار ريال، بواقع خمسة ريالات للسهم الواحد، التي تمثل 50 في المئة من القيمة الاسمية للسهم الواحد، حيث سبق أن قرر مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية ستة مليارات ريال، بواقع ريالين للسهم الواحد عن النصف الأول من هذا العام.

الأمير سعود بن ثنيان

«نسيج»: «الإثمار» الممول الوحيد لشراكة «الإسكان» مع الشركة

توقع رئيس مجلس إدارة شركة نسيج خالد جناحي بدء العمل في المدينة الشمالية واللوزي ضمن مشروع الشراكة بين وزارة «الإسكان» و«نسيج» خلال شهر ابريل ومايو المقبل والذي يتضمن بناء نحو 3 آلاف وحدة سكنية، مشيرا إلى أنه يجري حاليا عملية استكمال الرسوم والخرائط الخاصة بالمشروع.

ولفت جناحي أن الإتفاقية مع وزارة الاسكان استغرقت وقتا طويلا لاستكمالها بلغ نحو 3.5 سنوات نتيجة إلى أسباب فنية وتقنية وبيروقراطية، وعند ما جئنا إلى عملية التمويل لمسنا عزوفا من قبل البنوك البحرينية – باستثناء بنك الاثمار- عن المشاركة في تمويل المشروع لأسباب «غير واضحة» على الرغم من كونه مشروعا للمنفعة العامة.

وتبلغ الكلفة الإجمالية للشمرلاوع نحو 160 مليون دينار «450 مليون دولار، ويتوقع أن يتم تسليم أول الوحدات الاسكانية بمنتصف العام 2016، لتتبعها مراحل أخرى على تستكمل عملية التسليم بحلول العام 2017.

وإذا ما كان سبب احجام البنوك عن التمويل لهذا المشروع يعود لأسباب «شخصية» أو اقتصادية، يقول: «لا أعلم ان كان هناك أسباب شخصية أو لا»، ولكن لا أعتقد أن لدى البنوك أسباب اقتصادية تدفعها للعزوف عن تمويل مثل هذا المشروع، لا سيما وأن حجم الودائع في القطاع المصرفي في البحرين تسجل نموا كبيرا حتى بلغت 15.2 مليار دينار في سبتمبر 2013، في حين أن حجم الإقراض لا يتجاوز 7.2 مليارات دينار، أي أن الأموال موجودة، هذا من جانب، أما الجانب الآخر فالمخاطرة في المشروع منخفضة إن لم تكن معدومة، فالحكومة هي من سيدفع الأموال، ومدة المشروع لا تتعدى 5 سنوات، فيما يتوقع أن يحقق ربحا مجزيا، علاوة على أن الحكومة هي من ستكون الضامن لاستكمال المشروع في حال واجهة اي صعوبات، وهو ما يثير التساؤلات حول هذا العزوف!!

وأكد أن الشركة تعتقد أن هذه الشراكة تمثل فرصة استثمارية طويلة الأجل قابلة للاستدامة ومجزية للطرفين والتي ستضيف قيمة كبيرة للمساهمين وفي نفس الوقت المساهمة في تطوير ونهضة البحرين وشعبها»، وشكلت نسيج ائتلافا من شركات المقاولات الكبيرة تضم شركة «سيباركو البحرين» و«تشيس منارة» و«تيرنا للمقاولات» وذلك لتنفيذ الأعمال في مختلف مواقع المشروع، كما قامت بجمع ائتلاف من الشركات الاستشارية الدولية والمحلية التي تمتلك خبرة مرموقة في وضع المخططات الرئيسية والهندسة المعمارية وتصميم مشاريع البنية التحتية وتصميم مشاريع البنية التحتية وتصميم مشاريع الإسكان والبناء وتصميم أعمال التشجير وإدارة المرافق والخدمات الاستشارية المالية والقانونية واستشارات التكاليف وخدمات إدارة المشاريع.

خالد جناحي

في ظل الانفاق السخي وخطط الإصلاح

اقتصاديون: آفاق واعدة للقطاع الخاص في مجال الرعاية الصحية بالسعودية

ازدهر الطلب على خدمات الرعاية الصحية المقدمة من القطاع الخاص في السعودية على مدى السنوات القليلة الماضية مدعوما بالنمو السكاني المتسارع وارتفاع متوسط العمر المتوقع وانتشار الأمراض المزمنة وتنامي الذروات وتزايد ما يعرف بالأمراض المرتبطة بنمط الحياة إلى جانب ضعف الخدمات الطبية المقدمة من القطاع الحكومي.

وفي ظل الإنفاق الحكومي السخي على الرعاية الصحية وخطط حكومية لإصلاح القطاع تشمل بناء 2000 مركز صحي وتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل على المواطنين من المتوقع ان يقتنص القطاع الخاص مزيدا من فرص النمو خلال السنوات المقبلة.

وتشير التقديرات إلى أن الإنفاق على الرعاية الصحية في السعودية سيرتفع إلى نحو 174 مليار ريال «46.4 مليار دولار» في 2017 من 68.7 مليار في 2010 بحسب تقرير للأهلي كابيتال صدر في نوفمبر تشرين الثاني 2012.

وتعمل الحكومة منذ سنوات على توفير نظام التأمين الصحي الإلزامي الشامل للمواطنين بتمويل من الدولة ليتيح للمرضى السعوديين العلاج في مستشفيات القطاع الخاص لكن إطارا زمنيا للبرنامج لم يتحدد بعد.

ومن المتوقع أن يستفيد من ذلك البرنامج ملايين السعوديين العاملين في القطاع الحكومي والذين لا يحصلون حاليا سوى على التأمين الصحي الحكومي في خطوة ستعزز – في حال إقرارها – النمو القوي المتوقع في أكبر اقتصاد عربي وأكبر مصدر للنفط في العالم.

كما كان لتطبيق نظام التأمين الصحي الإلزامي في عام 2010 على العاملين بالقطاع الخاص دور كبير في دعم الطلب على الخدمات الصحية المقدمة من المستشفيات الخاصة خلال السنوات الماضية وبدأت الشركات الآن في التوجه نحو سوق الأسهم لتمويل موجة جديدة من التوسعات لتكون على استعداد للاستفادة من الإصلاحات المرتقبة.

إصلاحات توجه الدفة نحو سوق الأسهم

في نوفمبر تشرين الثاني قال مصدران مصرفيان مطلعان إن اثنتين من أكبر المجموعات الطبية في السعودية تعتزمان القيام بطرح عام أولي في البورصة العام المقبل للاستفادة من اهتمام المستثمرين بقطاع الرعاية الصحية المتسارع النمو.

وقال المصدران السعوديان إن مجموعة سليمان الحبيب الطبية وهي من أكبر مقدمي الخدمات الصحية في القطاع الخاص في منطقة الخليج كلفت وحدة الأنشطة المصرفية الاستثمارية للبنك السعودي الفرنسي بترتيب الطرح الأولي في خطوة تعكس الطلب الكبير على الخدمات الصحية.

وأضافا أن مستشفيات المانع العامة التي تعمل في المنطقة الشرقية تريد أيضا إدراج أسهمها في البورصة واختارت بنك الخليج الدولي كابيتال لترتيب الطرح.

وكانت شركة المواساة للخدمات الطبية أول شركة في القطاع تلجأ لسوق الأسهم بطرح عام أولي لحصة 30 في المئة في اغسطس آب 2009 وجمعت من الطرح 776 مليون ريال.

وفي أواخر 2012 جمعت شركة دلة للخدمات الصحية 540 مليون ريال من طرح أولي كما جمعت الشركة الوطنية للرعاية الطبية «رعاية» 175 مليونا من طرح أولي في مارس اذار الماضي.

وتبرز القوائم المالية للشركات الثلاث –دلة ورعاية والمواساة– الطلب القوي على خدمات الرعاية الصحية للقطاع الخاص إذ قفزت الإيرادات المجمعة للشركات الثلاث 34 في المئة بين عامي 2010 و 2012.

وكان العامل الرئيسي للنمو هو التطبيق التدريجي لنظام التأمين الطبي الإلزامي للعاملين بالقطاع الخاص من المواطنين والوافدين وهو ما رفع عدد حاملي وثائق التأمين خلال الفترة من 2007 وحتى 2012 إلى أربعة أمثال مستواه ليبلغ 8.4 ملايين شخص من بينهم نحو سبعة ملايين وافد وفقا لتقرير أعدته أرقام كابيتال.

ومن شأن تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل للمواطنين وأسرهم أن يرفع عدد العملاء بالمستشفيات الخاصة.

وبحسب تقرير أرقام كابيتال من المتوقع أن توفر تلك الخطوة زيادة 50 في المئة في عدد المرضى الراغبين في العلاج بمستشفيات القطاع الخاص في المملكة.

خدمات طبية متردية

هناك نحو 20 مليون مواطن سعودي في انتظار التأمين الصحي الذي تعده الدولة ويحصلون في الوقت الراهن على الخدمات الطبية المجانية في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية.

نمو قطاع الرعاية الصحية بالسعودية